جامعـــــة مولـــــــود معمـــــري - تيـــزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون نظام ل م د.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
رهان إقتصادي

مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون

تخصص: قانون الأعمال

اعداد الطالبتين :

- **شريفي سعدية**
- **شريفي ويزة**

تحت إشراف الأستاذة:

زعموم الهام

لجنة المناقشة:

- د/ بلعسلي ويزة ، أستاذة محاضرة (ب) جامعة مولود معمري.....رئيسة
- أ/زعموم الهام ، أستاذة مساعدة (أ) ، جامعة مولود معمري..... مشرفة ومقررة
- أ/دراني ليندة ، أستاذة مساعدة (أ) جامعة مولود معمري.....ممتحنة

تاريخ المناقشة : 2015 /09/29

بسم الله الرحمان الرحيم

كلمة شكر

نشكر الله و نحمده حمدًا كثيرًا على ما منحنا من نعمه التي لا تحصى، كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذة القديرة المشرفة *زعموم إلهام* لقبولها الإشراف و حرصها على أن يكون هذا العمل في أحسن صورة من خلال توجيهاتها القيمة و تصحيحاتها الدقيقة، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة و مناقشة هذا البحث و إثراءه.

شكرًا

الإهداء

نـهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين حفظهما اللّه و بارك فيهما.

إلى الإخوة و الأخوات.

إلى العائلة صغيرًا و كبيرًا.

إلى جميع الأصدقاء.

إلى كل هؤلاء نـهدي ثمرة الجهد المتواضع.

حفظهم الله جميعًا.

سعدية وويزة

قائمة بعض المختصرات

1- باللغة العربية:

ج.ر: .....الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية.

ص: ..... صفحة.

ص.ص:..... صفحة موالية.

م.ص وم:.....المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و.م.ا:..... الولايات المتحدة الأمريكية.

2- باللغة الفرنسية:

A N S E J : ……Agence National de Soutien a l'Emploie de jeune.
ANDI :…….. Agence National de Développement de l'investissement.
CAGEX : ……Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie.
CNAC :…… Caisse Nationale d'Assurance Chômage**.**
CNI :……Conseil National de l'Investissement.
FGAR :..... Fonds de Garantie des crédits aux Petites et Moyennes Entreprises.

OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique .

P : .....Page.

P M E :…… Petite et Moyenne Entreprise.
P M I :……..Petite et Moyenne Industrie.

مـقـدمـــة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويرجع ذلك للدور الذي تلعبه في تنمية وتطوير الاقتصاد وتنشيطه داخليا وخارجيا، فنتيجة للأزمة الاقتصادية والتي أدت إلى انهيار الأوضاع المالية خصوصا خلال منتصف الثمانينات في معظم البلدان إضافة إلى التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي في عدد من دول العالم.

تغيرت الأفكار وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور الدراسات الإقتصادية نظرا لما تمتاز به من قدرة على التأقلم السريع مع المتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي وباعتبارها كيانا مختلفا في حجمها وطريقة تسييرها ومعالجتها للمشاكل المطروحة ولما لها من قدرة على تحقيق زيادة في حجم الاستثمار وما يحققه من توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول.

تظهر أهمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص العمل ومواجهة البطالة، وإعادة توزيع الدخل وزيادته، الأمر الذي يحتم الاهتمام بها وإعطائها الأولوية في السياسات الاقتصادية وبرامج التصحيح الاقتصادي وذلك تبعا لدرجة النمو التي بلغتها هذه الدول فيما بينها، فالمكانة الاقتصادية التي تحتلها الدول المتقدمة تختلف عن مكانة الدول النامية والأقل منها تقدما[1].

أما بالنسبة إلى الجزائر فبعد الاستقلال ونتيجة للخيار الاقتصادي أي النهج الاشتراكي الذي اتبعته اتجهت الدولة إلى إنشاء المؤسسات الكبرى، لكن بعد التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية الوطنية في نهاية الثمانينات أصبحت الجزائر كغيرها من دول العالم تولي أهمية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة منها بنية اقتصادية لا يستهان بها.

لكن على الرغم من الأهمية البالغة لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من مزايا هذه المؤسسات التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها

[1]- http://labocolloque5.voila.net/40ChoukiDjebari.pdf

في الاقتصاد الوطني ورغم الجهود المبذولة بشأن تطويرها فإن هذه المؤسسات لا تزال معرضة إلى العدّيد من الصعوبات والمشاكل التي تعرقل نشاطها وسبل ترقيتها وتطورها في أغلب الدول خاصة النامية ومنها الجزائر.[1]

ومن خلال ما سبق أردنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؟ وهل كان ذلك خيارا صائبا أم على الدولة البحث عن سبل أخرى للنهوض باقتصادها؟. للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

[1]- كولوغلي فضيلة، الإعتماد الإيجاري آلية بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012، ص3.

الفصل الأول

مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الحقيقية وأحد أهم العناصر الإستراتجية في عملية التنمية والتطور الاقتصادي، فلقد أظهرت التحاليل والدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة وإيجاد مناصب شغل، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها في معظم الدول المتقدمة والدول النامية[1].

أجمع العديد من المفكرين والباحثين على حيوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الشاملة إلا أنهم لم يجمعوا على تحديد مفهوم جامع لهذا النوع من المؤسسات، فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لها كلا حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة، فهذه المؤسسات استطاعت أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات، كما أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، هذا ما دعى غالبية الدول إلى التوجه نحو تنمية وتطوير هذا القطاع وذلك بالإعتماد على آلياتٍ وسياساتٍ واستراتيجيات معينة[2].

من هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(المبحث الأول)**،إضافًة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول وتطورها في الجزائر **(المبحث الثاني)**.

---

[1]– بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013، ص4.

[2]– مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص1.

المبحث الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف المقترحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي وهذا نظرًا لعدم اتفاق الباحثين وإجماعهم على تعريف موحد' كون هذه المؤسسات تختلف من حيث خصائصها الاقتصادية، التقنية والتنظيمية، حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فما يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية يعتبر مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة، وما يصنف كمؤسسة متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات فقد يصنف كمؤسسة صغيرة في قطاع الصناعة[1]، فسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها **(المطلب الأوّل)**، بعدها نتعرض إلى أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(المطلب الثاني)**.

المطلب الأوّل

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

لا يزال مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحد الآن يلفه بعض الغموض على الرغم من أهميتها البالغة ودورها الإيجابي في التنمية، فهذه المؤسسات تتمتع بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة[2]، لذلك سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(الفرع الأوّل)**، ثم إلى خصائصها **(الفرع الثاني)**.

---

[1]– زاوية نصيرة، زعموم فازية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013–2014، ص4.

[2]– سمية بروبي، دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المشروبات الغازية مامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011، ص25.

الفرع الأوّل

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى وذلك على حسب المعيار المعتمد عليه في التعريف، ونقدم فيما يلي بعض هذه التعاريف[1]:

أولا- تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في 3 أفريل 1996 قام الاتحاد الأوروبي بوضع أول تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]، وبتاريخ 06 ماي 2003 تم تعديله من طرف اللّجنة الأوروبية، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي2005، وقد عرف هذه المؤسسات كما يلي :

المؤسسات المصغرة: هي التي توظف أقل من 10 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز مبلغ 2 مليون أورو، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا تتجاوز مبلغ 2 مليون أورو.

المؤسسات الصغيرة: هي التي توظف أقل من 50 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز مبلغ 10 مليون أورو، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا تتجاوز مبلغ 10 مليون أورو. **المؤسسات المتوسطة** : هي التي توظف أقل من 250 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز مبلغ 50 مليون أورو، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا تتجاوز مبلغ 43 مليون أورو[3].

ومن خلال هذا التعريف نجد أنه قد ركز على ثلاثة معايير كمية متمثلة في : عدد العمالة، رقم الأعمال والحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي هو استقلالية المؤسسة[4].

---

[1]- سمية بروبي، مرجع سابق، ص26.

[2]- شوقي جباري، مصطفى قمان، السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05، جامعة أم البواقي، محمد بوضياف، المسيلة، ص 5.

[3]- مرمي مراد، أهمية نظام المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010، ص58.

[4]- غرزولي إيمان، البدائل الإستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة K-Plast سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010- 2009، ص6 .

تختلف التعاريف المستخدمة داخل إطار المجموعة الأوروبية، بحيث أن هناك تعريف يستخدم من قبل بنك الاستثمار الأوروبي وتعريف آخر يستخدم من طرف صندوق الاستثمار الأوروبي، لهذا كان يجب على الاتحاد أن ينسق بين التعاريف المختلفة والتوجه نحو تعريف موحد، لأنّ وجود أكثر من تعريف على مستوى الاتحاد ككل أو على مستوى الدولة الواحدة أمر من شأنه أن يخلق نوع من عدم الاتساق[1].

ثانيا–تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها أو إدارتها بطريقة مستقلة [2]، وذلك بالاعتماد على معيار عدد العمال ورأس المال، وحسب قانون1953 فقد حدد هذه المؤسسات كما يلي[3] :

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة: من1 الى5مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة : من 5 الى 15مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية : عدد العمال 250 عامل أو أقل[4].

ثالثًا– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

تعتمد اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري رأس المال واليد العاملة،فهذه المؤسسات رأسمالها المستثمر لا يتجاوز 100 مليون ين ياباني، وعدد عمالها لا يتجاوز300 عامل، بالنسبة للتقسيم حسب القطاعات فنجد: [5]

---

[1]– سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد الثاني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان2011،ص80.

[2]– كربوش محمد، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013– 2014، ص7.

[3]– كاملي مليكة، جلاخ ليلى، حمدان أمينة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2009–2010، ص7.

[4]– بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، مرجع سابق، ص8.

[5]– المرجع نفسه، ص 9.

- **المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي الفروع:** رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يتجاوز 300 عامل .

- **مؤسسة التجارة بالجملة:** لا يتجاوز رأس المال المستثمر30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل.

- **مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات:** لا يتجاوز رأس المال المستثمر 10 مليون ين وعدد العمال أقل من 50 عامل[1].

رابعًا– تعريف دول جنوب شرق آسيا:

قدمت بلدان شرق آسيا تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قام الباحثون بروش وهيمنز Brouch et Himenz بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة، وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول، ويتمثل فيما يلي:

- **مؤسسات عائلية حرفية:** من 1 إلى 9 عمال.
- **مؤسسات صغيرة:** من 10 إلى 49 عامل.
- **مؤسسات متوسطة:** من 50 إلى 99 عامل.
- **مؤسسات كبيرة:** من 100 عامل فأكثر[2].

خامسًا– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بالنسبة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد أخذ المشرع بمعايير الاتحاد الأوروبي، حيث عرفتها المادة الرابعة من القانون رقم 01-18[3] المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات

[1]– كربوش محمد، مرجع سابق، ص7.

[2]– رابح حميدة، إستراتيجية وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة العلوم الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 9.

[3]– قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر عدد 17، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

تشغل من 1 إلى 250 شخصًا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استيفائها لمعيار الاستقلالية".

وقد تم تفصيل هذا التعريف في كل من المواد 5، 6، 7 منه [1]، فحسب المادة 5 منه فإنها تعرف المؤسسة المتوسطة بأنّها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصًا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

أما المادة 6 من هذا القانون، فإنه تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها "مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصًا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار".

أما بالنسبة للمؤسسة المصغرة، فقد عرفتها المادة 7 من نفس القانون بأنها مؤسسة تشغل من 1 عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار [2].

الفرع الثاني

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبرى والتي تتلخص فيما يلي :

أولاً- سهولة الإنشاء والتكوين:

بساطة الإجراءات المرتبطة بتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، فهذه الأخيرة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتأسيسها وتشغيلها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي

[1]-Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE, cahiers de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du littoral côte d'opale, N°238, mars 2011 http://riifr.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2011/03/doc-238.pdf. نقلا عن موقع

[2]- قانون رقم 01-18، مرجع سابق.

محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه، مما يساعد على سهولة وتأسيس مثل هذه المؤسسات[2]، ومن ثمة فهي أداة فعالة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي[3].

ثانيًا- التجديد والإبداع:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة المجسدة للإبداع والأفكار الجديدة[4]، فهي تتميز بارتفاع قدراتها على الإبداع وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الإبداعات الذاتية في مشروعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشجع عمالها على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين[5].

ومن التجارب العلمية في بعض البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن هذه المؤسسات تساهم بشكل فعال في التنمية والتطور الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات والابتكارات، بحيث أن 98 بالمائة من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت

---

[1]- عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2006-2007،ص8.

[2]- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص4.

[3]- عياش زوبير، قوفي سعاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص4.

[4] -SELLAMI AMMAR, Petite Et Moyenne industrie Et Développement économique, entreprise nationale du livre, Alger,1985, p 25.

[5]- سليم جابو، عبد القادر بن عيسي، متطلبات توافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص 4.

نقطة انطلاقة المؤسسات الصغيرة[1]، ففي الو. م. أ فأن المؤسسات تنفق حوالي 95 بالمائة من تكاليف البحث والتطور وهو ما أكدته الدراسات[2].

ثالثًا– قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين لعدم استعمالها للتقنيات العالمية المتطورة التي تتطلب تدريب العاملين، كونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل [3].

رابعا– القدرة على الانتشار:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار على مختلف الأنشطة والمناطق، فهي أداة هامة في تدعيم التنمية المحلية بانتشارها في جميع المناطق النائية والمنعزلة، فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توافر عوامل محددة من أجل انطلاقها وتشغيلها[4].

خامسا– الجمع بين الملكية والتسيير:

عادة ما يكون المسير هو المالك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يكسبها نوعا من الاستقلالية في التسيير، إضافة إلى السرعة في اتخاذ القرارات والتكيف أكثر مع المتغيرات، غير أن هذا المسير أي المالك في كثير من الحالات نجده يفتقد الى المهارة والخبرة الكافية مما ينعكس سلبا على أداء واستمرارية المؤسسة وتطورها[5].

---

[1]– بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص 4.

[2]– عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 8.

[3]– علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المشروعات الصغيرة، دار الغيب،للطباعة والنشر ،مصر ،1999،ص16.

[4]– علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد10، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2010، ص173.

[5]– مرمي مراد، مرجع سابق، ص 70.

سادسا– قصر فترة الاسترداد:

فترة الاسترداد يقصد بها المدة اللازمة لاسترداد قيمة رأس المال المستثمر في المشروع وذلك بعد القيام بعملية البيع، تتميز هذه الفترة بأنها قصيرة في المشروعات الصغيرة [1] وذلك نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج[2].

سابعا– المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة، كقدرتها على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل وسهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة...الخ، وذلك بما يتوافق والتغيرات الحاصلة، وهذا يعني استجابتها لتلك المتغيرات بسرعة ومرونة عالية مما يمكنها من مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات[3].

المطلب الثاني

أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد عدة معايير تحدد لنا مختلف الأشكال التي يمكن أن تتخذها هذه المؤسسات[4].

حيث نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها **(الفرع الأول)** وتصنيفها حسب أسلوب تنظيم العمل وطبيعة المنتجات **(الفرع الثاني)** وكذا تصنيفها حسب المعيار القانوني**(الفرع الثالث)**.

---

[1]– مرمي مراد، مرجع سابق، ص 72.

[2]– بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، تخصص تسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013–2014، ص 11.

[3]– مرمي مراد، مرجع سابق، ص 71.

[4]– لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012–2013، ص 19.

الفرع الأوّل

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية: المؤسسات العائلية، المؤسسات التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة[1].

أوّلاً– المؤسسات العائلية:

يتم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بمساهمة أفراد العائلة وتتميز هذه المؤسسات بكون مكان إقامتها المنزل، وتقدم منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة، وذلك في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية[2] مثال ذلك ما نجده في الدول الآسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية[3].

ثانيًا– المؤسسات التقليدية:

تتشابه المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية[4]، وأهم ما يميزها عن المؤسسات العائلية كونها قد تلجأ الى الاستعانة بعامل أجير لا يكون من أفراد العائلة كما أن مكان إقامتها ومزاولة نشاطها الصناعي يكون في محل صناعي مستقل عن المنزل[5].

---

[1]– برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011–2012، ص 33.

[2]– فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر 2010–2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012– 2013، ص23.

[3]– زراية أسماء، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011، ص15.

[4]– بوخطة رقاني، حمقاني نريمان، مرجع سابق، ص 11.

[5]– سعدية وسام، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2012–2013، ص 16.

ثالثًا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في إعتمادها على طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة، سواء من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعية حديثة أو من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل، وبطبيعة الحال فإن درجة تطبيق هذه التكنولوجيا تختلف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة والمؤسسات الكبيرة الصناعية[1] حسب المعايير الآتية:

– طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة.

– أشكال التعاون المنصوص عليه في العقد.

فالمنتجون قد اكتشفوا أن بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف، إذ ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات.

الفرع الثاني

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل وطبيعة المنتجات

أولا – التصنيف حسب تنظيم العمل:

من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات كما نبينه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل[2]

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي		نظام المصنع		
الإنتاج العائلي للإستهلاك الشخصي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

[1]– برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص 34.

[2]– المرجع نفسه، ص 35.

من خلال هذا الجدول نميز بين مجموعة من المؤسسات:

- الفئات 1، 2، 3، هي مؤسسات غير مصنعة.
- الفئات من 6، 7، 8 هي مؤسسات مصنعة.
- الفئتين 4، 5، يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة[1].

1- المؤسسات غير المصنعة:

تقوم هذه المؤسسات بالجمع بين نظام الإنتاج العائلي ونظام الإنتاج الحرفي تحت إشراف حرفي واحد، أو بمشاركة عدد من المساعدين[2].

الأول (الإنتاج العائلي) موجه للاستهلاك الذاتي ويعتبر من أقدم الأشكال التي تنظم العمل، إلا أنه لا يزال يحافظ على مكانة هامة في الاقتصاديات الحديثة.

أما الثاني (النظام الحرفي) يبقى نشاط يدوي يقوم به الحرفي لوحده، أو مجموعة من الحرفين يصنّع بموجبه سلعا ومنتوجات حسب احتياجات الزبائن.

2- المؤسسات المصنعة:

تختلف المؤسسات المصنعة عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل، حيث تستعمل الأساليب الحديثة في التسيير من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[3].

3- المؤسسات المقاولة :

نعني بالمقاولة تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعتبر من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية[4]،، والمقاولة

---

[1]- بوخطة رقاني، حمقاني نريمان، مرجع سابق، ص12.

[2]- سعدية وسام، مرجع سابق، ص 17.

[3]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص35.

[4]- غانم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص5.

الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، وإن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذه المقاولة الباطنية تعتبر وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل وترقية الصناعات وحل مشاكل التسويق كما أنها تساعد على تحقيق تقسيم العمل وتأخذ الأشكال التالية: تنفيذ الأشغال، الإنتاج، تقديم الخدمات[1].

ثانيًا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية:

1 – مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية والملابس والنسيج والمنتجات الجلدية والتبغ وبعض المنتجات الكيمائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية:

– الصناعة الغذائية، الصناعة الفلاحية أو التحويلات الفلاحية، صناعة النسيج والجلود. صناعة الورق وأنواعه[2].

2 – المؤسسات المنتجة للسلع الوسطية:

تعتمد هذه المؤسسات على الصناعات ذات الطلب المحلي الكبير، وهي تنشط في: تحويل المعادن، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الكيمائية والبلاستيكية' صناعات مواد البناء، المحاجر والمناجم...إلخ[3].

[1]– زراية أسماء، مرجع سابق، ص18.

[2]– فرحاتي حبيبة، مرجع سابق، ص 22.

[3]– كربوش محمد، مرجع سابق، ص 16.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

تحتاج هذه المؤسسات الكبرى على خلاف المؤسسات الأخرى إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا على خصائصها وإمكانيتها[1]، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات في البلدان المصنعة يكون ضيق ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة كالإنتاج، تركيب بعض المعدات البسيطة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل[2]، السيارات وآلات الشحن والآلات الفلاحية وأيضا تجمع بعض السلع إنطلاقا من قطع الغيار المستوردة[3].

الفرع الثالث

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي:

أولاً- المؤسسات التعاونية:

تعد المؤسسات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية، وهي تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة[4].

[1]- مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 17.

[2]- زراية أسماء، مرجع سابق، ص16.

[3]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص 37.

[4]- مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 16.

ثانيًا– المؤسسات العمومية:

هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام، إلاّ أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدًا في جميع الدول خاصة المتطورة منها[1].

ثالثًا –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص[2] وتخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما :المؤسسات الفردية والشراكة.

1– **المؤسسات الفردية:**

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة ...الخ.

2–**مؤسسات الشراكة:**

طبقا للمادة 416 من القانوني المدني الجزائري، فإن الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يقدم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة مبلغ مالي أو حصة بعمل، على أن يقتسموا جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن المشروع، وقد وضع المشرع شروط موضوعية عامة وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة[3]، كما أن هذه المؤسسات يمكن تتخذ شكل شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية

[1]– زراية أسماء، مرجع سابق، ص19.

[2]– كربوش محمد، مرجع سابق، ص 11.

[3]– مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 16.

محدودة، أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارًا في العالم[1].

رابعا- المؤسسات المختلطة:

وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة[2].

المبحث الثاني

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول وتطورها في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول أهمية خاصة، فقد نجحت العديد من الدول المتقدمة في الاستفادة مما تقدمه هذه المؤسسات من منافع اقتصادية واجتماعية عن طريق تبنيها لهذا القطاع على المستوى الوطني كأحد وسائل التنمية الاقتصادية[3]، وكذلك بالنسبة للجزائر فقد اعتمدت سياسة اقتصادية تنصب على تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مشروع اقتصاد وطني يهدف إلى إيجاد إستراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي[4].ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول **(المطلب الأوّل)** وتطورها في الجزائر **(المطلب الثاني).**

[1]- زراية أسماء، مرجع سابق، ص19.

[2]- كربوش محمد، مرجع سابق، ص 13.

[3]- لسلوس مبارك، تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أجنبية، الملتقى الوطني الأوّل حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، يومي 18 و19 ماي 2011، ص196.

[4]- سعدية وسام، مرجع سابق، ص23.

المطلب الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول

تعتمد معظم الدول على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض باقتصادها باعتبارها أهم ركيزة لتحقيق التنمية الإقتصادية، فنظرا للمزايا التي تقدمها هذه المؤسسات قامت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية بوضع برامج واستراتيجيات مختلفة، وبالتالي فإن نجاح هذه التجارب ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدولة[1]، وسوف ندرج من خلال هذا المطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول منها اليابان **(الفرع الأوّل)** والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إيطاليا **(الفرع الثاني)** وفي الهند ومصر **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأوّل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

منذ الحرب العالمية الثانية نجحت اليابان أن تختار لنفسها منهجًا للتنمية حفاظا على مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي[2]، حيث اعتمدت بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء نهضتها الصناعية باعتبار المؤسسات الكبيرة ما هي إلاّ تجمع للمؤسسات الصغيرة التي تتكامل فيما بينها مكونة مؤسسات صناعية ضخمة[3]،فهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي 99.7% من عدد المؤسسات، وهي تشغل حوالي

---

[1]– ضو نصر، علي العبسي، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05–2013/05/06، ص3

[2]– شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشركة الأورو جزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص34.

[3]– محمد راتول، بن داوية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 17–18 أفريل 2006، ص177.

70% من اليد العاملة، ودورها الأساسي يكمن في إنشاء الصناعات الجديدة المساهمة في توفير فرص العمل، إحياء الاقتصاد الإقليمي، وكذا تشجيع التنافس في الأسواق[1].

قامت اليابان بوضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء في القانون المسمى[2] القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 145 الصادر في 1963[3]، والذي منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]،عن طريق رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات ومساعدتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها[5] وهي تعتبر أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

وهناك عدة عوامل ومقومات أساسية أدت إلى نجاح اليابان في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنعرض بعضا منها [6]:

أوّلاً- في مجال التمويل:

تتعدد مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

1-البنوك التجارية: وهي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[7].

---

[1]– ضو نصر، علي العبسي، مرجع سابق، ص4.

[2]– محمد راتول، بن داوية وهيبة، مرجع سابق، ص177.

[3]– شعيب آتشي، مرجع سابق، ص34.

[4]– سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2010، ص21.

[5]– زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص55.

[6]– زراية أسماء، مرجع سابق، ص24.

[7]– شعيب آتشي، مرجع سابق، ص36.

2-هيئات التمويل الحكومية: يوجد هيئات حكومية كثيرة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: هيئة تمويل المؤسسات الصغيرة وهيئة التمويل الوطنية...إلخ[1].

3-مؤسسات ضمان القروض: تقوم بضمان منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(Credit guarantee Corporation)، وتمتلك 52 فرع منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان.

4-هيئة التمويل الشعبية: تقوم بتقديم قروض في الحالات الطارئة وعند الضرورة لتمكينها من مواجهة التقلبات مثل الكساد والإفلاس[2].

ثانيا -في مجال التدريب:

يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة، ويسمى institute for small business management and technology لإعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة[3].

ثالثا- في مجال الدعم الفني:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظام خاص بالدعم الفني يقدم خدمات إرشادية، وتشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، حيث يتم الرد من خلالها على الاستفسارات وإزالة الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات، إضافة إلى دراسة توطين المؤسسات وتقديم الإرشادات الخاصة لها[4].

رابعا -التعاقد من الباطن:

منذ الحرب العالمية الثانية اهتمت اليابان بذلك نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فبدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيع ما منع استيراده، كما حثت

[1]– محمد راتول،بن داوية وهيبة، مرجع سابق، ص177.

[2]– شعيب آتشي، مرجع سابق، ص، ص36-37.

[3]– سمير زهير الصوص، مرجع سابق، ص22.

[4]– محمد راتول، مرجع سابق، ص177.

الحكومة المصانع الكبيرة على التنازل بجانب هام في العملية الإنتاجية لصالح المصانع الصغيرة على مهمة القيام، ويظهر نظام التعاقد من الباطن في استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجات المصانع الكبيرة كأساس لعمليتها الإنتاجية، كما أن المؤسسات الكبيرة تعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الصغيرة في تصنيع أجزاء مكملة، أو القيام بعمليات إنتاجية، أو تجميع المنتج نهائيا[1].

والملاحظ من خلال تجربة اليابان أنها واحدة من أغنى التجارب في العالم، إذ كانت تعتمد على الدعم المباشر من الدولة من خلال المساندة والتغلب على العقبات التي تواجهها هذه المنشآت وإزالتها وذلك بالتنسيق مع الحكومة المعينة[2].

الفرع الثاني

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ وفي إيطاليا

أوّلاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م .أ:

منذ مطلع الخمسينات انتهجت الولايات المتحدة سياسة تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعلب دورًا أكبر في التنمية الاقتصادية، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشاكل البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج[3].

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وترقية هذه المؤسسات عن طريق سياسة قومية تعتمد على عدد من المحاور نوجز أهمها في[4]:

- في سنة 1993 تم إنشاء جهاز حكومي مركزي يعرف باسم "الإدارة الاتحادية

[1]– زراية أسماء، مرجع سابق، ص26.

[2]– حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2010-2011،ص17.

[3]– شعيب آتشي، مرجع سابق، ص39.

[4]– لسلوس مبارك، مرجع سابق، ص205.

للمؤسسات الصغيرة".

- منح إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع نظام تمويلي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

إضافة إلى إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة هي:

1-إدارة المؤسسات الصغيرةSmall Business Association:

أنشأت في عام 1953،و هي مؤسسة حكومية تهدف لمساعدة أصحاب المشاريع الأمريكيين لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة، فهي تقوم بتزويد هذه المشاريع بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية، وتقديم القروض لها بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

2-مراكز تطوير المؤسسات الصغيرة: Small Business Développements:

وهي مراكز تقدم مساعداتها في شكل استثمارات وتدريب وتخطيط وتوفير للمعلومات قصد تطوير عمل هاته المؤسسات.

3-رابطة خدمات الإداريين: Service Corps Of Retiretired Executives:

هذه الرابطة لا تعتبر وكالة حكومية بشكل كامل،لكنها تعمل جنبا إلى جنب مع الجهتين السابقتين بشكل تطوعي[3].

ثانيًا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

يتميز النموذج الصناعي الإيطالي بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع الإيطالي والذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الإيطالي[4].

يعود نجاح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا لعدة أسباب، نذكر منها:

---

[1]– شعيب آتشي، ، مرجع سابق، ص40.

[2]– سمير زهير الصوص، مرجع سابق، ص30.

[3]– شعيب آتشي، مرجع سابق، ص40.

[4]– ضو نصر، علي العبسي، مرجع سابق، ص3.

- اعتبار المؤسسات الصغيرة جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.

- وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة، تكون كل مجموعة مسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع المؤسسات الكبرى في بعض الأحيان توفيره[1].

- سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالمرونة والديناميكية بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[2].

ويتم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل عدة وزارات منها:

1-وزارة الصناعة: وهي المسؤولة عن مبادرات الحكومة المركزية الرامية إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع الصناعة لاسيما في مجال القوانين والمراسيم والتعليمات.

2- وزارة الجامعات والبحث العلمي والتكنولوجي: وهي المسؤولة عن تقديم أو توفير حوافز البحث والتنمية بسنها نصوص تشجيع على ذلك.

3-وزارة التجارة الخارجية: وهدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير وتمويله، وبرامج التأمين وضماناته بالإضافة إلى القروض الخاصة بشركات التصدير في جنوب إيطاليا[3].

فقد قامت الحكومة الإيطالية بالاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملها، من خلال دعم وتبني الإستراتيجيات التي

[1]– محمد راتول، بن داوية وهيبة، مرجع سابق، ص173.

[2]– زراية أسماء، مرجع سابق، ص27.

[3]– محمد راتول، بن داوية وهيبة، مرجع سابق، ص174.

تتماشى ومراحل تطور هذه المؤسسات مع مراعاة خصائص مختلف المناطق ومواردها البشرية مما شجع في نمو هذا القطاع ليصبح رائدًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

الفرع الثالث

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند ومصر

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتطوير الإقتصاد في العديد من الدول حتى النامية نذكر منها:

أوّلاً- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند:

نظرا للكثافة السكانية العالية في الهند، أدركت الحكومة عجزها في احتواء العمالة المتزايدة، فشجعت سكانها على المبادرة الفردية، ودعمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، واتخذت الحكومة الهندية عدة أشكال لدعم هذه المؤسسات لتمثل في:

1- **الحماية:** حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن لها عدم منافسة مع تجمعات أكبر منها.

2- **التمويل:** السماح لهذه المؤسسات الحصول على قروض ائتمان بنسب وفوائد منخفضة تلبية لاحتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة وبآجال مختلفة [3].

3- **توفير البنية الأساسية لتلك المشاريع:** وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا وإقامة المجمعات الصناعية والربط بين أصحاب المؤسسات الصغيرة ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية ومساعدة للمشروعات الكبيرة[4].

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية في الهند نظرًا لدورها الحيوي في النمو الاقتصادي فهي تقوم بإنتاج أكثر من 8000 منتج موجهة للأسواق المحلية والدولية، كما

---

[1]- ضو نصر، علي العبسي، مرجع سابق، ص4.

[2]- شعيب آتشي، مرجع سابق، ص41.

[3]- زراية أسماء، مرجع سابق، ص29.

[4]- سمير زهير الصوص، مرجع سابق، ص29.

أنها تساهم بنسبة 45% من الإنتاج الصناعي، 40% من مجمل الصادرات، وتشغل حوالي 59.7 مليون عاملاً وتخلق حوالي 1.3 مليون وظيفة سنويًا [1].

ثانيًا- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجر الأساسي لنمو القطاع الخاص في المستقبل وتعتبر الدعامة الأساسية لاقتصاد السوق، حيث تساهم بنسبة 80% من إجمالي الناتج المحلي، فهذه المشروعات تقوم بدور هام في الاقتصاد المصري [2].

في عام 1991 تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي كان نقطة البداية في البرنامج المصري في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي، منها 45 ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية) ونسبة هذه المشروعات الأخيرة قد بلغت حوالي 53% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار [3].

في نهاية عام 1999، صدر قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية وهذا الصندوق يقدم مجموعة من الآليات [4] للمؤسسة لتفعيل دوره لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم التركيز على:

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على تهيئة البيئة المناسبة ومستلزمات قيام النشاط الصناعي والرعاية الفنية.
- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.

[1]- زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص59.

[2]- لسلوس مبارك، مرجع سابق، ص211.

[3]- زراية أسماء، مرجع سابق، ص30.

[4]- حجاوي أحمد، مرجع سابق، ص19.

- برنامج المراكز التقنية النوعية في المجالات المختلفة مثل: صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها[1].
- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.

وما يمكن ملاحظته من التجربة المصرية أنها كانت من التجارب الرائدة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية[2].

المطلب الثاني

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعدة مراحل، حيث كانت في المراحل الأولى محدودة الأهمية في الاقتصاد الجزائري، لكن في المرحلة الأخيرة أصبح لهذه المؤسسات مساهمة معتبرة ضمن الكثير من المؤشرات الاقتصادية وذلك نتيجة تغير النمط التسييري للاقتصاد الوطني[3]، كما أن الجزائر قامت بتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البرامج والتعديلات بحيث أصبح هذا القطاع يشكل قطاعًا محوريًا للاقتصاد الجزائري[4]. لذا سنتناول من خلال هذا المطلب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **(الفرع الأوّل)** والهيئات المساهمة في تنمية هاته المؤسسات **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأوّل

مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بثلاث مراحل:

[1]– زراية أسماء، مرجع سابق، ص30.

[2]– حجاوي أحمد، مرجع سابق، ص20.

[3]– عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص17.

[4]– سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011، ص129.

أولاً- المرحلة الأولى: 1962-1982:

تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط ذي النهج الاشتراكي وكان الاهتمام آنذاك بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات الكبيرة الحجم مثل مؤسسات SONELEC وSONACOM وSN.METAL ولم تأخذ المؤسسات الصغيرة حيزًا من الاهتمام لدى الدولة[1].

فقبل الاستقلال معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين أما التي كانت مملوكة للجزائريين فقد كانت مساهمتها محدودة من حيث العمالة والقيمة المضافة[2]، فبعد الاستقلال مباشرة أصبحت معظم المؤسسات متوقفة بسب الهجرة الجماعية للفرنسيين مالكي المؤسسات[3]، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تصدر قانون التسيير الذاتي AUTOGESTION، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 كشكل من أشكال إعادة تشغيلها، وأصبحت تابعة للدولة[4].

ففي عام 1963 صدر أول قانون خاص بالاستثمار لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال[5]، وهو القانون رقم 277/63 المتضمن قانون الاستثمار، حيث نصت المادة الثالثة منه على أن الأشخاص الطبيعية والمعنوية الاجانب يعترف لهم بحرية الاستثمار[6]، غير أن هذا القانون لم يكن ذو أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني الأجنبي رغم ما منح من مزايا وضمانات هامة[7].

---

[1]-زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص23.

[2]- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، الإجراءات المتبعة لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص2.

[3]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص17.

[4]- سمية بروبي، مرجع سابق، ص39.

[5]- حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06، ص5.

[6]- زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص24.

[7]- حبيبة مداس، مرجع سابق، ص5

وفي سنة 1966 تم اصدار الأمر رقم 66-284 الخاص بالاستثمار، حيث حاول هذا القانون الجديد للاستثمارات تحديد قانون أساسي للاستثمارات الخاصة الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية[1]، وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وألزم اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقالية، متضمنا تدابير هامة لجلب المستثمرين الذين طلبوا الاعتماد[2].

لكن رغم ظهور قوانين الاستثمار 1963 و1966 إلاّ أن تأثيرها كان ضعيفًا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأنه منح الرخص والاعتمادات للمشاريع الخاصة كان يمر على اللجنة الوطنية للاستثمارات CNI على أساس معايير اختيارية[3].

ثانيًا- المرحلة الثانية: 1982-1988:

في هذه المرحلة تم إصدار قانون جديد، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لظهور ارادات سياسية قوية تسعى الى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [4].

بداية من سنة 1982 نال القطاع الخاص متنفسًا بصدور قانون الاستثمار الجديد[5]، والمتمثل في القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الوطنية[6].

---

[1]- الأمر رقم 66-284 مؤرخ في 15سبتمبر 1966، يتضمن قانون الإستثمارات، ج.ر.العدد8، الصادر في 17سبتمبر 1966.

[2]- حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي، مرجع سابق، ص5.

[3]- عثماني عياشة، دور لتسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات (بيبسي كولا) بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص132.

[4]- زاوية نصير، زعموم فازية، مرجع سابق، ص25.

[5]- بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازية جغرافيا، دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص42.

[6]- قانون رقم 82-11 مؤرخ في 21 أوت 1982 متعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، ج.ر.العدد 34 الصادر في 24 أوت 1982المعدل والمتمم بالقانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، ج.ر. العدد 28 الصادر في 13 جويلية 1988.

وفي سنة 1983 تم إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة[1] تابع لوزارة التخطيط وتهيئة الإقليم، مهمته توجيه الاستثمار الخاص إلى نشاطات ومناطق بشكل يتماشى مع حاجات التنمية وضمان تكامله مع القطاع العام وكذا ضمان تكامل تام للاستثمار الخاص مع المخططات الموضوعة[2].

- في سنة 1987 تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة لأصحاب المؤسسات الخاصة.

- في سنة1988 الإصلاح الاقتصادي والدخول في اقتصاد السوق[3] وقد صدر قانون رقم 88-25[4] والذي أفسح المجال أمام القطاع الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في أكثر من مجال، بالتالي فقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار اهتمامًا نسبيًا باعتباره قطبًا محركا وحيويًا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة[5].

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات ببرامج استثمارية معتبرة، بنسبة كبيرة منها كانت موجهة نحو إقامة صناعات جديدة في المناطق الداخلية التي لم تعرف التطور الصناعي وعددها 234 مشروع تتوزع على عدة قطاعات، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فكانت تتمثل في مؤسسات ثانوية لا تتطلب تكنولوجيا عالية، ولا يد عاملة مؤهلة، وأغلبها كانت صناعات متفرقة [6].

---

[1]– ضو نصر، علي العبسي، مرجع سابق، ص9.

[2]– بن نعمان محمد، مرجع سابق، ص 24.

[3]– ضو نصر، علي العبسي، مرجع سابق، ص9.

[4]– قانون رقم 88-25 مؤرخ في 12 جويلية 1988 متعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، ج.ر. العدد28 الصادر في 1988/07/13.

[5]– حبيبة مداس، مرجع سابق، ص2.

[6]– ضو نصر، علي العبسي، مرجع سابق، ص9.

لم يكن لقانون الاستثمار لسنة 1982 أثر في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال هذه المرحلة ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات وقد برز ذلك من خلال إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الوطني الاقتصادي الخاص، غير أن العراقيل التي كانت تواجهها الاستثمارات الخاصة تركت أثرًا كبيرًا على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، [1].

ثالثًا- المرحلة الثالثة: 1990:

لقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، فصدرت العديد من القوانين أهمها[2]:

في سنة 1990 تم إصدار قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض[3] خاص بتنظيم الاستثمار، الذي كرس مبدأ المساواة بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار (م 138)[4].

في سنة 1993 صدر القانون رقم 93-12 الذي يهدف لترقية الاستثمار[5] وإتاحة المزيد من الحرية بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب، والتقليص من آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود وتسريع التحولات، هذه التحولات كلها أثرت تأثيرًا هاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [6].

---

[1]- حبيبة مداس، مرجع سابق، ص5.

[2]- سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص131.

[3]- قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أفريل 1990 متعلق بالنقد والقرض، ج.ر. العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990، الملغى بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، ج.ر. العدد 50 الصادر في2010/09/01.

[4]- سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص131.

[5]- مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر1993 متعلق بترقية الإستثمار،ج.ر.العدد64 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

[6]- سمية بروبي، مرجع سابق، ص40.

بعدها في 1995، صدر الأمر رقم 95-22 [1] المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، والذي يحدد القواعد العامة لها، ويضم المؤسسات التابعة للقطاعات التنافسية التي تمارس أنشطتها في قطاع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالمحلية[2].

إضافة الى التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992-1997-1998، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية وجزئية للضريبة [3].

في 2001/12/12 تم إصدار القانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [4]، يعد هذا القانون منعرجًا حاسمًا في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالجزائرية حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها[5].

فالقانون 01-18 يترجم بصدق إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة، من خلال تعريف صريح وواضح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[6].

هذا القانون يكمن هدفه في:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبهدف استعماله كمرجع في برامج الدعم وكذا إعداد الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع.
- تحديد تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [7].

---

[1]- أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر. العدد 48 الصادر في 3 سبتمبر 1995، معدل ومتمم.

[2]- زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص27.

[3]- سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص131.

[4]- القانون رقم 01-18، مرجع سابق.

[5]-كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص1035.

[6]- سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص131.

[7]- ضو نصر، علي العبسي، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثاني

الهيئات المساهمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نتيجة لما يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهتمام حاليا وضعت الدولة الجزائرية عدة آليات من أجل دعمها وتنميتها[1].

أوّلاً- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

لقد تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296[2]، ولقد جاءت هذه الوكالة وفق أهداف يمكن أن نوجزها في ثلاث هي:

- أهداف ذات طابع اقتصادي والتي تتجسد في تشجيع الاستثمار وعملية التبادل التجاري.
- أهداف ذات طابع اجتماعي وهي المساهمة في خلق مناصب جديدة للشغل لامتصاص البطالة وتقويم السلوك الاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- أهداف ذات طابع ثقافي إعلامي وذلك بترسيخ ثقافة المؤسسة في أذهان الشباب من خلال البرامج التكوينية[3].

ثانيًا- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI:

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار، وبموجبه حددت مبادئ وأساليب تشجيع وحرية الاستثمار في الجزائر[4].

---

[1]- بن نعمان محمد، مرجع سابق، ص32.

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر. العدد 52 الصادر في 1996.

[3]- عمور محمد، أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع بئر توتة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص58.

[4]- مرسوم تنفيذي رقم 03-80 مؤرخ في 25-05-2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، ج.ر.العدد 13 الصادر بتاريخ 2003/02/26.

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها ضمان ترقية وتنمية الاستثمارات، إستقبال ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛ تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار[1]

ثالثًا- وكالة التنمية الاجتماعية:

أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1996[2]، هي وكالة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالي المال، وهي مكلفة بانتقاء، تمويل، تسيير وترقية برامج إجتماعية وتقديم قروض مصغرة موجهة للفئات المحرومة وكذا أجهزة للتشغيل المؤقت لفائدة البطاليين[3] ويكمن الهدف الرئيسي للوكالة في محاربة الفقر والبطالة والاقصاء الاجتماعي[4].

رابعًا- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-09 والمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 2004/1/3 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم

[1]- بن قطاف احمد، فيشوش حمزة، المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات صوم في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010- 2011، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس يومي 18 و19 ماي 2011، ص55.

[2]- لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2012، ص55.

[3]- شعيب أتشي، مرجع سابق، ص79.

[4]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص45.

94-188 المؤرخ في 1994/7/6[1]، والذي أنشأ أساسا للحفاظ على الشغل وحماية الاجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا ارادية في إطار الاصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري[2] .

خامسًا- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373[3]، هذا الصندوق يعتبر مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وانطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004[4]. وقد تطورت وظيفته اليوم في ظل آلية جديدة[5] في إطار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم إنشاءه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19-04-2004 وهو عبارة عن شركة ذات أسهم يهدف إلى تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[6].

إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع، كالصندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث، صندوق ترقية المحيط، صندوق ترقية الصادرات، صندوق تطوير منطقة الجنوب، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، صندوق التكوين والتدريب المهني[7]، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض،

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 94-188، مؤرخ في 6 يوليو 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ج.ر. عدد 44، 7 جويلية 19994 معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 99-37 مؤرخ في 10 فيفري 1999، ج.ر عدد7، الصادر بتاريخ 13 فيفري 1999.

[2]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص45.

[3]- مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ج.ر. العدد 74 الصادر في 13نوفمبر 2002.

[4]- لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص50.

[5]- زاوية نصيرة، زعموم فازية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص33.

[6]- مرسوم رئاسي رقم 04-134مؤرخ في 2004/04/19 المتضمن صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر العدد 27، الصادر في 2004.

[7]- آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر،2009، ص288.

صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية[1].

[1]– زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص33.

الفصل الثاني

دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التنمية

يضم الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات والمنشآت التي تعمل في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة[1]، كونها تساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والاجتماعية من خلال مساهماتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، والقضاء على مشكل البطالة الذي يتفاقم يومًا بعد يوم والحد من الفقر نظرًا لما توفره من فرص عديدة للعمل فضلا عن كونها تشكل ميدانًا لتطوير المهارات والتقنيات وتفتح مجالا واسعًا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي [2]، إضافة إلى مساهماتها في تعبئة المدخرات، ودعم المؤسسات الكبرى وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات(**المبحث الأول**)، وقد أكدت تجارب العديد من الدول الدور الاساسي والهام الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية على المستويين الإقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، وهذا رغم الصعوبات والعراقيل التي تعيق طريق نمو هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل وتهدد استمرارية وجودها اصلا[3] (**المبحث الثاني**).

[1]– علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قسم البحوث والدراسات، إدارة شؤون للجان والبحوث، 26 يناير 2012، ص4.

[2]– كولوغلي فضيلة، مرجع سابق، ص3 .

[3]– زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص37.

المبحث الأول

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أدت التغيرات والتحولات السريعة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي إلى بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدفع وتيرة التنمية[1]، وقد ثبت عمليا أن العديد من الدول بنت نهضتها الإقتصادية بالإعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح هذا النوع يمثل أغلبية مؤسسات العالم [2]،فهي تساهم في دفع معدلات التنمية، كما تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لما لها من أهمية بارزة في توسيع القاعدة الإقتصادية وتحقيق التكامل الإقتصادي بين مختلف القطاعات[3]، كما أثبتت تجارب الكثير من الدول دور هذه المؤسسات في توفير فرص العمل بالرغم من صغر حجمها، وبالتالي إمتصاص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطل[4].

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية **(المطلب الأول)** ودورها في التنمية الاجتماعية **(المطلب الثاني)**.

---

[1]– خدري توفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05–06 / 2013/05، ص3.

[2]– بلحاج آمنة، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2014–2015،ص53.

[3]– بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة، مرجع سابق، ص1.

[4]– زاوية نصيرة، زعموم فازية ، مرجع سابق، ص50.

المطلب الأول

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكلها تحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الإقتصادي نظرا للدور الهام الذي تلعبه[1] في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذا يتجلى هذا الدور من خلال مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية[2] على المستوى المحلي **(الفرع الأول)** ومساهمتها في التنمية الاقتصادية على المستوى الخارجي **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية على المستوى المحلي

إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورا إستراتيجيا في تحقيق التنمية الإقتصادية على المستوى المحلي، وذلك من خلال مساهمتها في مختلف الجوانب أهمها:

أولا- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تكوين الناتج الخام والقيمة المضافة[3].

---

[1]- ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6/05/ 2013، ص 10.

[2]- صلاح الدين سردوك، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة إحصائية 2001-2002، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013-2012، ص 09.

[3]- موسي سهام، مساهمة نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الأنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 17.

يعرف الناتج المحلي الخام بأنه كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب [1] . أما القيمة المضافة فتعرف بأنها المؤشر الأساسي لخلق الثروة التي يحققها القطاع بشكل عام،[2] فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وخلق الثروة، إضافة إلى أنها تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها[3]، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق كما تساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة مما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنويعه' والجدول الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول :

الجدول رقم (2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول.[4]

الدولة	الو .م . أ	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا	ايطاليا	النمسا
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	% 50	% 09،34	% 30	% 08،61	% 05،40	% 44

1- بطاش غانية، نعيمة سعيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص42.

2- ساري احلام، بوعلاق نوال، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، ص7.

3- قارة إبتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، دراسة حالة ولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011-2012، ص45.

4- زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص39.

ثانيا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤسسات الكبرى:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة بتزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة عندها لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل، وبالتالي فهذه المؤسسات الكبيرة تستفيد من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها مصاريف تدريبهم وتكوينهم وبالتالي خفضها في تكاليف إنتاجها، وهو الأمر الذي يحسن من كفاءة الهيكل الإقتصادي الوطني لأية دولة[1].

بحيث تقوم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تغذية المؤسسات الكبيرة ببعض مستلزمات الإنتاج بأقل تكلفة، مما لو تم إنتاجها في المصنع الكبير، مثل شركة « IBM » التي تتعاقد مع أكثر من 300 شركة صغيرة ومتوسطة في مختلف أنحاء العالم لتقديم خدمات الصيانة لعملائها، الأمر الذي يمكن من إيجاد التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، ويزيد في الكفاءة الهيكلية لاقتصاد أي دولة[2]، فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزع وتقدم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، فالمؤسسات الكبيرة عادة ما تبني إستراتيجيتها في الاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار[3].

على سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورس مع أكثر من 30.000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50.000 مورد من هذه المؤسسات [4].

---

[1]– قعيد إبراهيم، دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة روائح الورود – الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص26.

[2]– موسي سهام، مرجع سابق، ص. ص 18-19.

[3]– بوخطة رقاني، خمقاني نريمان ، مرجع سابق، ص19.

[4]– غانم عبد الله، سبع حنان، مرجع سابق، ص43.

ثالثا – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة الادخار:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على رأس المال القليل أو الصغير،فهي تعد من أحد وسائل جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، الأمر الذي يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين [1].

كما أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جذب المدخرات وإستثمارها يجعلها أكثر انسجاما مع وضعية البلدان النامية [2]، وبالتالي تشكل إحدى القنوات الهامة التي تمكن من استغلال مدخرات المواطنين والإستفادة منها في مختلف الميادين الإستثمارية بدلا من تبذير هذه المدخرات في الإستهلاك المباشر. [3]

رابعا – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية نظرا لسهولة تكييفها مع محيطها فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق ذات النشاط الإقتصادي[4]، الذي يجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنموية محلية نذكر أهمها:

- تقليل وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن.
- إعادة التوزيع السكني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبرى على وجه الخصوص [5].
- وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن وامتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية [6].

---

[2]– قارة ابتسام، مرجع سابق، ص 43.

[2]– علوني عمار، مرجع سابق، ص176.

[3]– سليم جابو، عبد القادر بن عيسى ، مرجع سابق، ص05.

[4]– بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص 08 .

[5]– غرزولي إيمان، مرجع سابق، ص 12.

[6]– بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص 08.

لذلك فالجزائر وللتخفيف من حدّة تمركز الاستثمارات بالشمال اتخذت عدّة تدابير جبائية تحفيزية لصالح المستثمرين لممارسة أنشطتهم في المناطق الجنوبية والمعزولة، حيث قامت بتخصيص نظام استثنائي في الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 2001، يهدف تشجيع الاستثمار في المناطق الواجب ترقيتها[1].

خامسا- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج المحلي وفي مجال الإبتكارات:

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضرورة القيام بدور فعال في التجديد والإبتكار لمواجهة المنافسة الشرسة في إقتصاد السوق وخاصة مع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية، ففي كثير من الأحيان يلاحظ أن أهم براءات الإختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة أو لحرص أصحاب هذه المؤسسات على إدخال أنشطة جديدة إلى السوق[2]، فوفقا للدراسات التي أجريت مؤخرا في مجال الإبتكارات على مستوى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE فقد أظهرت الإحصائيات، أن نسبة الأبحاث والإختراعات على مستوى الدول الأعضاء تمثل من 30% إلى 60% منها التي تعود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونجد أن إبتكارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (والتي يعمل بها أقل من 500 عاملا) في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حتى 50% من مجمل الإبتكارات في البلد [3].

[1]- أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر. العدد 47، الصادر في 2001/08/22، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15، ج.ر. العدد17،الصادر بتاريخ 2006/07/19معدل ومتمم بموجب الامر رقم 09-01 المؤرخ في2003/07/22، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر. العدد 44 الصادر في2009/07/26، وكذا الامر رقم 10-01 مؤرخ في 2010/08/26، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010ج.ر. العدد49، الصادر بتاريخ 2010/08/29.

[2]- قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 209-2010، ص65.

[3]- زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق،ص43.

سادسا – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار:

توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناخ المناسب والتسهيلات اللازمة والمتعلقة بقوانين الإستثمار الأجنبي خاصة في ميدان السياحة[1]، الأمر الذي جعلها تعتبر مجالا خصبا لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، وتعتبر مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ترقية الإستثمار فعالة إلى حد كبير وذلك حسب الإحصائيات 2013، فقد تم تجسيد 66584 مشروع جديد في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يدل على الديناميكية التي يتمتع بها هذا القطاع من خلال تماشيه مع التغيرات الإقتصادية الراهنة [2] .

سابعا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنافسة الدولية والمحلية:

تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنافسة الدولية والمحلية على حد سواء نتيجة للتطور المذهل الذي عرفه قطاع المعلومات وكذلك الانتشار المكثف لتكنولوجيات الإعلام والإتصال، ووفقا لهذه الرهانات، فانه لابد من تطوير تنافسية الإقتصاد الوطني لمواجهة المنافسة الدولية، وذلك من خلال تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يخص مواجهة المنافسة الوطنية فيجب تطوير أداء النسيج الإقتصادي الوطني بحيث انه لابد أن لا يتوقف عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد محدود من الزبائن الوطنيين والجهويين [3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص40.

[2]– بلحاج آمنة، مرجع سابق، ص63.

[3]– سلطاني محمد رشدي، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2006، ص67.

الفرع الثاني

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية على المستوى الخارجي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة على إنتاج سلعة وخدمات قابلة للتصدير، كما لديها قدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة والذي سنفصل فيه كما يلي[1]:

أولا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من ناحية الصادرات:

للتصدير أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية، لذلك حاولت العديد من الدول [2] ترقية عملية التصدي، التي تمثل أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة اللازمة لتحقيق الاستثمارات الوطنية والأجنبية [3].

ولذلك بادرت الجزائر إلى سن ترسانة هائلة من القوانين وتبني إستراتيجية وطنية، تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذه الإستراتيجية تعتمد على عملية الخوصصة وجذب الاستثمار الأجنبي، عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4] بحيث يترتب عن تطوير الصادرات خارج المحروقات تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وخلق صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وتحسين الإنتاج الوطني وتدعيمه بحافز المنافسة وزيادة الصادرات [5] .

---

[1]- بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مجلة 22، العدد 2، جامعة دمشق، 2006، ص 119.

[2]- حسين نوارة، إستراتيجية التصدير وإجراءات تنميته في الجزائر، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014، ص. ص2-3.

[3]- عيساوي محمد، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات دوافع تنظيم وتطوير الجزائر لصادراتها خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014، ص2.

[4]- بن بعلاش خاليدة، الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014، ص1.

[5]- عيساوي محمد، المرجع سابق، ص2.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا فعالا في تنمية الصادرات من خلال[1] توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة[2] كما أن هذه المؤسسات تساهم بصفة كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى إحداث فائض فيه، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية على سبيل المثال صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شرق أسيا تمثل 40% من مجموع الصادرات في هذه الدول وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية [3]، كما تؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج أي زيادة في حجم وقيمة الصادرات ففي ألمانيا تمثل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمال الصادرات الصناعية وفي إيطاليا تصل إلى نحو 47% وفي اليابان تصل إلى حوالي 30%، وفي فرنسا تصل إلى نحو 27% وفي الولايات المتحدة الأمريكية تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرين حوالي 96% قاموا بتصدير حوالي 30% من إجمالي الصادرات الأمريكية [4].

أما فيما يخص الجزائر وبتحليل هيكل صادراتها فإنه تبرز سيطرة المحروقات على أكبر حصة بإجمال الصادرات الجزائرية إذ تفوق 97%، في حين لا تتعدى نسبة الصادرات خارج المحروقات 3%، وحسب ما تشير إليه بعض الإحصائيات أن الصادرات في القارة الإفريقية بأكملها لا تمثل سوى 1% من المبادلات التجارية العالمية وأن حصة الجزائر ضمن هذه النسبة ضعيفة جدّا لا تتجاوز 0.4%[5]، وحسب هذه النسب يعود ضعف

[1]– مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و14000، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص21.

[2]– شعيب أتشي، مرجع سابق، ص 19.

[3]– شوقي جباري، مرجع سابق، ص 08.

[4]– غانم عبد اللّه، سبغ حنان، مرجع سابق، ص 07.

[5]– ساري احلام، بوعلاق نوال، مرجع سابق، ص18.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الصادرات خارج المحروقات إلى عدة أسباب أهمها :

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية ولا تدرج التصدير ضمن أهدافها.
- عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين، وعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها.
- عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية.
- عدم تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخبرة الكافية لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها.

- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لضعف المستوى التكويني للعمال والذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة، والمواد الأولية المستعملة في الإنتاج غير مطابقة لمقاييس الجودة[1].

لذا يجب تكثيف جميع الجهود في سبيل إزالة جميع العقبات التي تقف أمام تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأنشطة التي تحتوي قيمًة مضافة عالية تسمح لها بزيادة قيمة صادراتها[2].

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خفض الواردات وزيادة الصادرات مما يساهم بدوره في تحسين الميزان التجاري فالصناعات الصغيرة تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية، ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع الأخذ

[1]– كتوش عاشور، طرشي محمد، مرجع سابق، ص1043.

[2]– شعيب آتشي، مرجع سابق، ص70.

بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية لبحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي[1].

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تبنت العديد من الإستراتيجيات والإجراءات التي تهدف إلى رفع الأداء التصديري، والتي تمس النواحي الضريبية، وسعر الصرف، سعر الفائدة، إضافة إلى : [2]

1 - تأمين وضمان الصادرات :

تم إنشاء نظام جديد لتامين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات بعد أن كانت تتم عن طريق شركات تامين غير متخصصة؛ حيث يتم بموجب هذا النظام تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية، إضافة للمشاركة CAGEX في المعارض الدولية واكتشاف أسواق جديدة[3].

2 - تمويل الصادرات:

حيث تقوم العديد من الدول بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير، سواء تعلق الأمر باستيراد الموارد الأولية الداخلية في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العمليات التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على المستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية[4].

[1]– حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013 – 2012،ص64.

[2] - زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص46

[3] – قتال منير، الهيئات المرافقة لدعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014، ص7.

[4]- بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014،ص8.

ثانيا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من ناحية الواردات

على عكس وضعية الصادرات فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الاستيراد تبقى مرتفعة، والجدول التالي يوضح تطور الواردات خلال الفترة 2006-2010 (الوحدة مليون دولار) [1].

جدول رقم03: يمثل تطور الواردات خلال الفترة 2006-2010. (الوحدة مليون دولار) [2]

السنة / الواردات	2006		2007		2008		2009		2010	
	م.د	%	م.د	%	م.د	%	م.د	%	م.د	%
تجهيزات صناعية	8528	39,7	10025	36,2	15142	38	16663	42	17234	42
منتوجات نصف مصنعة	4934	23	7105	25,7	10015	25	10165	25	10098	25
مواد غذائية	3800	17,7	4954	17,9	7813	20	5863	15	6058	15
منتوج خام	843	3,93	1325	4,79	1394	3,5	1200	3	1409	3,4
وقود وطاقة	244	1,14	324	1,17	594	1,5	549	1,4	955	2,3

والملاحظ من الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع التابعة للواردات خارج المحروقات هي التجهيز الصناعي، المنتوجات نصف مصنعة، المواد غذائية، التجهيزات الفلاحية بعد تحليل الجدول نجد أن هناك إرتفاع وإنخفاض بالنسبة للواردات أما قيمتها هي في إرتفاع مستمر من سنة لأخرى[3].

[1]- ضو نصر، علي العسبي، مرجع سابق، ص15.

[1]- زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص 49.

[2]- حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص126.

يمكن رؤية هذه الواردات من زاوية أخرى كحافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لتحسين جودة مخرجاتها حتى تتمكن من منافسة السلع المستوردة، سواء من حيث الأسعار والنوعية [1].

المطلب الثاني

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية

إنّ الهدف الأساسي من تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة لا يقف فقط عند إحداث تنمية إقتصادية مستقلّة، إنّما الهدف من الصناعات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة[2]، فهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو إقتصاد السوق من بينها الجزائر،إضافة إلى نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فالصناعات الصغيرة تنتشر في أرجاء البلاد، وبالتالي يمكن أن تؤثر في سلوك الأفراد وعاداتهم[3]، لذلك سوف نتناول من خلال هذا المطلب التشغيل ومكافحة البطالة **(الفرع الأول)** إضافة إلى أدوار أخرى **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول

المساهمة في التشغيل وامتصاص البطالة

رغم صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها فهي تساهم بشكل فعال في توفير فرص العمل، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال إذ تعتبر من أهمّ القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية مع الزيادة في

[1]– زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص 50.

[2]– برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص51.

[3]– http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/oubekhti.pdf

معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[1]،لذلك فمن الأنسب الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظاءف جديدة، وهو ما يؤكد عليه العديد من المختصين على أن هذه المؤسسات تعد من أهم الآليات التي يمكن الإعتماد عليها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة المحلية المتاحة في سوق العمل، وإعادة إدماج العمال الذين تم تسريحهم من مناصب عملهم، كما يمتد نشاط هذه المؤسسات إلى توظيف الأقارب والأصدقاء والنساء دون إشتراط مؤهلات علمية أو شهادات مثلما تشترطها المؤسسات الكبيرة[2].

على سبيل المثال، بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 حتى عام 1998 وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وأثارها السّيئة، وأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب 70% من قوى العمل الأمريكية[3].

وفي دراسة عن دول الإتحاد الأوربي في عام 1998، تبيّن أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الإتحاد، وفي دول منطقة شرق أسيا والباسيفيك، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95 % من إجمالي المؤسسات، وتستقطب ما بين 35 % و85 % من إجمالي قوى العمل، وفي ماليزيا، شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 85 % من إجمالي عدد المؤسسات الإنتاجية[4].

---

[1]– بشراير عمران، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2010، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010–2011، جامعة محمد بوقرة بومرداس، يومي 18 و19 ماي 2011،، ص436.

[2]– بن شنوف فيروز، عقد الإعتماد الإيجاري وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول عقود الأعمال ودورها في تطوير الإقتصاد الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، يومي 16–17ماي2012، ص516.

[3]– غانم عبد الله، سبع حنان، مرجع سابق، ص7.

[4]– المرجع نفسه، ص8.

أما بالنسبة للجزائر في سنة 2012 فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تشغيل حوالي 1848117 عاملا، أي ما نسبته 58.95% من عدد العمال الجزائريين، وهي في تطور مستمر [1].

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل. كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة [2].

الفرع الثاني

منح الفرد بالحرية والإستقلالية

تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرد إحساس بالحرية والإستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالإنقاذ والحرية في إتخاذ القرارات دون سلطة وصية[3]، والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط وكذلك الإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسّهر على إستمرارية نجاحها[4].

إضافة إلى الدور الإيجابي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل وخلق فرص عمل جديدة ومنح الفرد الحرية والإستقلالية فلها أدوار أخرى تتمثل في:

---

[1] - http://www.drnacer.net/fichier/36.pdf .

[2] – صلاح الدين سردوك، مرجع سابق، ص10.

[3] – بوزيان جواهر، مرجع سابق، ص42.

[4] – سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014، ص 154.

أولا–التخفيف من المشاكل الإجتماعية:

يتم ذلك من خلال توفير مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة او لغيره، وبالتالي التخفيف من حدة مشكلة البطالة[1]، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر مناصب الشغل للأفراد وتؤمن لهم الإستقرار النفسي والمادي فهي الاقدر على حل مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليهم من آفات إجتماعية خطيرة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا[2]، فهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على استخدام أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة وهو ما يسمح برفع قدرتها على توفير مناصب الشغل والتقليل من مشكلة البطالة[3]. كما هو الشأن في الو.م.أ، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة، ففي الفترة ما بين 1988 و1992 فإن نسبة 70 بالمئة من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تساهم في تقليل نسبة البطالة[4].

ثانيا– خدمة المجتمع:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الإستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتعزيز العلاقات الإجتماعية، كما تساهم أيضا هذه الأخيرة في خدمة الحي وتحسين المنطقة وتجميلها إضافة إلى العائد الإقتصادي المحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي[5].

[1]– غرزولي إيمان، مرجع سابق، ص12.

[2]– سامية عزيز،مرجع سابق، ص 153.

[3]– عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص10.

[4]– بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص4.

[5]– سامية عزيز، مرجع سابق، ص 154.

ثالثا- وسيلة لإدماج المرأة في النشاط الإقتصادي:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة هامة تسمح للمرأة من أن تصبح عنصرا فعالا في النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال المشاركة والمساهمة بمدخراتها المتواضعة في المشروع الصغير وفي العملية الإنتاجية[1]، كالخياطة أو الحرف التقليدية والعمل على الحاسوب، مما يزيد في تكوين الدخل وتشجيعها على إنشاء مشاريع صغيرة تقودها بنفسها لتساهم بذلك في تحقيق التنمية وبناء إقتصاد وطني[2].

رابعا- تقوية العلاقات والأواصر الإجتماعية:

وهذا راجع للإتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها، والذي يتم في جو من الودّ والأخاء والتآلف والعمل على إستمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المصالح المشتركة[3].

خامسا- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجات ورغبات الأفراد من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم،وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة[4].

سادسا- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين في العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات،

[1]- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص4.

[2]- زاوية نصيرة، زعموم فازية، مرجع سابق، ص55.

[3]- بوزيان جواهر، مرجع سابق، ص42.

[4]- سامية عزيز، مرجع سابق، ص90.

إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطى درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة [1].

سابعا- إعداد طبقة من الصناعيين الوطنيين:

يظهر دور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة، في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول وتطويره، لأنه يمكن لهذه المشروعات أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية[2].

ثامنا- تطوير المشروعات التقليدية:

يتم ذلك من خلال تطور وتحويل المشروعات الصغيرة التقليدية إلى مشروعات صغيرة حديثة، ويظهر ذلك من خلال تنمية القدرات الذاتية للأفراد (حرفيين وصناع تقليديين) على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا والتشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة، تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث، من خلال تحول المشروعات الصغيرة التقليدية والممثلة في المشروعات المنزلية، والريفية اليدوية، إلى جانب المشروعات البيئية إلى مشروعات تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة بالتالي تحقيق مجتمعات متطورة وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في مشروعات بيئية ومتطورة، عن ممارستهم لأنشطة أصبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة لقطاع غير اقتصادي[3]، مثلا النجار الذي كان يستخدم الوسائل التقليدية لممارسة نشاطه أصبح يعتمد على أساليب التكنولوجيا الحديثة من آلات ومعدات متطورة، ومثاله أيضا السيارات المجهزة التي تمنحها وكالات **ENSJ** قصد مساعدة الشباب بآلات وتجهيزات حديثة.

[1]- سامية عزيز، مرجع سابق، ص153.

[2]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص51.

[3]- قارة إبتسام، ، مرجع سابق، ص47.

المبحث الثاني

عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم معوقاتها

هناك العديد من الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها، والهدف منها هو إيجاد طرق لتحديد المؤسسات التي ستكون كبيرة في المستقبل وتزودنا بمناصب عمل وبالثروة، ومحاولة وضع سياسات تهدف إلى مساعدة المؤسسة الصغيرة التي تطمح إلى تحقيق النجاح والنمو والتطور [1].

إلا أنه وعلى الرغم من الدور الإيجابي لهذه المؤسسات، فإنها تتعرض إلى العديد من الصعوبات والعراقيل التي تشكل في الواقع عقبات في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، من خلال هذا المبحث سنحاول توضيح عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(المطلب الأول)**، والمعوقات التي تواجهها **(المطلب الثاني)**.

المطلب الاول

عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن فرص نجاح الأعمال بصفة عامة تزداد إذا تم الإهتمام بالخصائص والمفردات المتمثلة في [2]، دراسة السوق والمعرفة الجيدة له **(الفرع الأول)**، قدرة المؤسسة على التمييز والمهارات الشخصية للمالك **(الفرع الثاني)**،الحصول على عمال أكفاء والمحافظة عليهم **(الفرع الثالث)**.

---

[1]– توال آمنة، دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر E.A.W.A، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص21.

[2]– بوزيان جواهر، واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة WOUROUD لصناعة العطور الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010-2011،ص44

الفرع الأول

دراسة السوق والمعرفة الجيدة له

أولا- دراسة السوق:

يجب على مدير المؤسسة أو مالكها أن يضع أهدافا واضحة ومحددة لذلك ، وتتضح هذه المعرفة من خلال الإجابة على العديد من الأسئلة: ماهي الأهداف العامة للمؤسسة؟ لماذا وجدت المؤسسة؟ ماهي أهدافها في المدى القصير؟

هذه الأسئلة إذ لم تكن قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها فإن المشروع ستصادفه عراقيل في مسيرة نموه وإزدهاره [1].

ثانيا- المعرفة الجيّدة للسوق :

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أنّ العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أنّ هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء[2].

الفرع الثاني

قدرة المؤسسة على التميز والمهارات الشخصية للمالك

ومن الأسباب الأخرى لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد :

أولا- القدرة على التميز:

إن القدرة على تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في عدة نقاط منها:

[1]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص55.

[2]- قارة ابتسام، مرجع سابق، ص48.

1- قدرة المنظمة على تقديم أشياء متميزة:

قيام المؤسسة بجلب وتقديم شيء جديد للسوق، حتى ولو أن هذه السوق بدت مزدحمة ومتخمة بالمنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة[1]، يفترض أن يكون من النادر أن تبدأ المؤسسة العمل دون القدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة[2].

2- آليات إدارة متكيّفة مع التطور:

إذا ما أريد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستمرارها فانه يجب أن يسند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، وهذه الآليات تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة[3].

بالتالي فإنّ معرفة حجم السوق يساعد في تحديد رأس المال الكافي لمباشرة الأعمال، ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في جمع المال اللازم للقيام بالمشروع وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الإئتمان من البنوك.

وهذه الوسائل تساهم إما بنجاح المؤسسة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية[4].

ثانيا- الحصول على عمال أكفاء والمحافظة عليهم:

قد لا يكون لدي أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوقت الكافي لعمليات الإختيار المعقدة والمطولة للعاملين، لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الإختيار والتدريب والتحضير لهؤلاء العاملين[5].

إن العاملين اليوم هم أهم الموارد في المؤسسة عكس السابق، لأنهم يلعبون دور مهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس المال الفكري الذي يتضمن

---

[1]- بوزيان جواهر، مرجع سابق، ص45.

[2]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص55.

[3]- بوزيان جواهر، مرجع سابق، ص45.

[4]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص56.

[5]- المرجع نفسه، ص57.

المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح وتميز المؤسسة [1].

الفرع الثالث

الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك

إنّ نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتطلب من صاحب العمل مؤهلات متعددة ومتنوعة،[2] والدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للإستعدادات والمؤهلات النفسية والشخصية لصاحب العمل الصغير، والمعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، فليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ومهارات محددة، وبسبب ذلك هو أن صاحب المشروع الصغير مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالبا ما تسند إلى مختصين في الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الإهتمام بكل وظائف المؤسسة[3].

إنّ نجاح أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بوجود إدارة ومديرين، ثم بناء الشخصية القيادية لديهم في ضوء الخبرة الجيدة والمعلومات والمعرفة العامة إضافة إلى المعارف الشخصية[4].

المطلب الثاني

المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات والمشاكل التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو الإقتصادي، وربما حتى على وجودها واحتمالات نموها وانتشارها.[5]

---

[1]– قارة ابتسام، مرجع سابق، ص49.

[2]– بوزيان جواهر، مرجع سابق، ص45.

[3]– قارة ابتسام، مرجع سابق، ص48.

[4]– بوزيان جواهر، مرجع سابق، ص45.

[5]– مرمي مراد، مرجع سابق، ص 76.

لذلك فمن الضروري التعرف على هذه المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغبة في مواجهتها أو على الأقل التخفيف من ضغطها المستمر لكي تتمكن من المشاركة في تحقيق أهداف خطط التنمية[1].

هذه المشاكل قد يكون مصدرها داخلي أي من داخل المشروع[2]، كنقص الخبرة والإمكانيات وقصور الجهود التسويقية، وإما خارجية أي أنها خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الإقتصادي، وبالظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية الذي تعمل فيه[3].

سنتناول في هذا المطلب أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك وفق نوعها[4] حيث سنتعرض إلى المعوقات التمويلية (الفرع الأول) والمعوقات الاخرى التي تتمثل في المعوقات التسويقية، المعوقات الإدارية والتنظيمية، المعوقات الفنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

معوقات تمويلية

يعتبر مشكل التمويل بوجه عام من أهم المشاكل التي توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مرحلة الانطلاق فكثير ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي l'auto financement عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الإقتراض من الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم.

---

[1]– شعيب أنشي، مرجع سابق، ص 23.

[2]– ميساء حبيب سليمان، الأطر التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية،دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات، في الجمهورية العربية السورية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد قسم الإقتصاد، ص45.

[3]– منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول دور المنشأت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، نقلا عن موقع http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Montadyat/bayrot_19_21_10_09/1.pdf

[4]– زوتية محمد صالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص 22.

فمن أساسيات إنشاء وتوسيع المؤسسات بمختلف أنوعها وأحجامها هو التمويل [1]، يمكن أن نلخص المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي:

1. إرتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد[2].

2. عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم إعتيادهم على التعامل مع البنوك[3].

3. نقد إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية مما يتسبب في طول فترة دراسة ملفات طلبات القروض[4]،بحيث ان عملية منح القروض تمر بالعديد من المراحل المعقدة والبيروقراطية، الشيء الذي يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام لتجسيد مشاريعهم[5].

4. اشتراط ضمانات عقارية أو عينية للحصول على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين.[6]

5. عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[7]

---

[1]– غانم عبد الله، سبع حنان، مرجع سابق، ص 8.

[2]– بوزيان جواهر، مرجع سابق، ص43.

[3]– غرزولي إيمان، مرجع سابق،ص13 .

[4]– زاوية أسماء، مرجع سابق، ص22.

[5]– غانم عبد الله، سبع حنان، مرجع سابق،ص8.

[6]– غرزولي إيمان، مرجع سابق،ص13 .

[7]– قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17و 18 أفريل 2006، ص1048.

وبهذا يمكن القول بأن مشكلة التمويل تعتبر أولى وأهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من قلة رأس المال، فضلا عن عجزها عن توفير الضمانات الكافية اللازمة للحصول على الإئتمان وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل[1].

الفرع الثاني

المعوقات الأخرى

أولا: المعوقات التسويقية:

يرتبط نجاح المؤسسات في تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها بنجاحها في إدارة التسويق[2].

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل وصعوبات تسويقية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، بحيث تعتبر هذه الصعوبات التسويقية من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والتي تختلف باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه[3].

وتتمثل أهم الصعوبات والمشكلات في مجال التسويق التي يمكن أن تواجهها تلك المؤسسات فيما يلي:[4]

1.المعوقات التسويقية الخارجية:

تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة وتتمثل في:

---

[1]– شعيب أتشي، مرجع سابق، ص27.

[2]– العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 202.

[3]– علي عبد الله العرادي، مرجع سابق، ص 15 إلى 16.

[4]– مرمي مراد، مرجع سابق، ص 80.

- مشكلة تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.[1]
- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات المحلية،[2] وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.[3]
- مشكلة إنخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما لأن المشكلة ليست في الإنتاج وإنما في تسويق الإنتاج المنافس حتى في السوق المحلية[4]
- عدم الإهتمام الكافي بإنتاج سلع بمواصفات عالمية.
- تقييد إجراءات التصدير، وتعدد الجهات المشرفة عليه[5].

2.المعوقات التسويقية الداخلية:

- مشكلة عدم إهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف السلع والخدمات وعدم الإهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة.

[1]– على عبد الله العرادي، مرجع سابق، ص16.

[2] – بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة، مرجع سابق، ص .15

[3]– على عبد الله العرادي، مرجع سابق، ص16.

[4]– ميساء حبيب سلمان، مرجع سابق، ص 47

[5]– شعيب أتشي، مرجع سابق، ص28.

- مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل والذي يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية، بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات للبيع بأسعار رخيصة نسبيا.
- مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدي إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.[1]

ثانيا-المعوقات الإدارية والتنظيمية:

إن الحجر الأساس في نجاح أي مؤسسة هو توفر القدرة الإدارية والتنظيمية، إذ أنّ غياب أو تدهور هذه القدرة يسبب فشلها.[2]

تشكل الإجراءات الإدارية مساحة للإلتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى، بإعتبار أنّ نشاط المؤسسة يتطلب الإجابة السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتميز بالديناميكية[3]. عكس القرارات والإجراءات الإدارية التي تتسم بالتعقيد والتباطؤ، وذلك بسبب تعدد مراكز القرارات وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن.

لا يزال المستثمرون يعانون الكثير من المشاكل ويواجهون العديد من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية[4] المعقدة والطويلة التي تتطلب الكثير من الوثائق والإجراءات الإدارية [5] والجهات التي يجب الإتصال بها، وهذه الإجراءات قد تؤدي في بعض الأحيان بهؤلاء المستثمرين إلى الإنسحاب وفقدان الرغبة في تنفيذ المشروع من أساسه[6].

---

[1]- بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة، مرجع سابق، ص15.

[2]- شعيب أتشي، مرجع سابق، ص 29.

[3]- كتوش عاشور، مرجع سابق، 1036.

[4]- قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 1049

[5]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق،ص26.

[6]- مرمي مراد، مرجع سابق، ص 78.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من قصور شديد في الخبرات الإدارية والتنظيمية، ويمكن القول أنّ بعض المشكلات تنشأ نتيجة لعدم تنظيم هذه المؤسسات على أسس علمية صحيحية، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب يمكن توضيحها في النقاط التالية[1]:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسودها في أغلب الأحيان الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية، وهي نمط يختلف عن أنماط الإدارة، لا يعتمد على الأساليب العملية الحديثة وإنما يقوم على مزج بين التقليد والاجتهادات الشخصية[2].
- إنخفاض المستوى التعليمي والتدريبي للمديرين، ولقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من المديرين (76% منهم)، لا يحملون مؤهلات دراسية جامعية، ولم يحضروا برامج تدريبية ومن المعروف أن الإدارة علم وفن [3] .
- عدم إستقرار النصوص التشريعية، مما يحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل والتأقلم مع المتغيرات السريعة في الأسواق، ومواكبة المنافسة المتصاعدة في عالم المال والأعمال.[4]
- مشكلة الذهنيات والعقليات إذا أنها لم تستوعب بعد خصوصيات هذه المؤسسات ومن ثم التعامل معها وفق متطلباتها[5].
- عدم الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية.

---

[1]– شعيب أتشي، مرجع سابق، ص 29.

[2]– المرجع نفسه، ص 30

[3]– غانم عبد الله، سبع حنان، مرجع سابق، ص 8.

[4]– شعيب أتشي، مرجع سابق، ص30.

[5]– شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24،العدد الاول ،2008، ص138.

- صاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتبع الأساليب الحديثة المبنية على التجارب العملية في معاملة المستخدمين إما لعدم إعتراف بأهميتها أو لجهله بها [1]

ثالثا- المعوقات الفنية:

عادة ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية[2]، كما أنها تقوم بإستخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة [3]، أو لا تتبع أساليب الصيانة، والأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية[4] كما أنّه قد لا يخضع إختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال المؤسسات لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها، مما يحد من قدراتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة إلى سوق الدول الصناعية[5].

رابعا- المعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي :

كثيرا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة مؤسسته أو مشروعه [6]، بسبب صعوبة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية[7]، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى الأرض اللازمة لإقامة مشروعاتها، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها في هذا الصدد:

---

[1]- شعيب أنشي، مرجع سابق، ص 30.

[2]- قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 17.

[3]- علي عبد الله العرادني، مرجع سابق ص 17.

[4]- قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 1049.

[5]- على عبد الله العرادي، مرجع سابق، ص 17.

[6]- شعيب أنشى، مرجع سابق، ص28.

[7]- صلاح الدين سردوك، مرجع سابق، ص 45.

- ضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قد لا تكون الأرض المتاحة مجهزة بالمستلزمات الأساسية اللازمة لتشغيل المؤسسة بشكلها الاقتصادي.
- قد تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطعة أرض بعيدة عن مناطق تتوفر على تسهيلات البنى التحتية (ماء، غاز، كهرباء...إلخ)، مما يحملها نفقات إضافية[1].

هذا كله بالرغم من وعود الوزير الأول مؤخرا، والذي أقر تسهيلات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح إمتيازات، بحيث وعد بحل مشكل العقار وتكون الأولوية لأصحاب هذه المشاريع[2].

خامسا– المعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي:

ما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب. على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل إضافة الى قلة الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات، بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من اجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [3]

[1]– غرزولي ايمان، مرجع سابق، ص 45.

[2]– مداخلة الوزير الأول أثناء لقائه بالولاة في سبتمبر 2015.

[3]– الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 2013 / 05 / 06–05، ص.ص12-13

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان إقتصادي، يتضح لنا وجود إختلاف في إعتماد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك راجع إلى الإختلاف الكبير في إقتصايات الدول والمنظمات فكل يعرفها حسب حاجته الخاصة، غير ان الشيء الاكيد هو الدور الكبير الذي تؤديه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات هذه الدول ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي، مما يجعلها تحتل مكانة هامة تمكنها من الاستفادة من العديد من الميزات الخاصة، فهي تعتبر أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام وفعال في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل، وزيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وترقية الصادرات، فدور هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على الجانب الإقتصادي بل وأيضا لديه دور ريادي في التنمية الاجتماعية.

من خلال بحثنا توصلنا إلى أنه رغم المكانة التي تحلتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاد الدول خاصة النامية ،ورغم كل المجهودات المبذولة لتطوير وتفعيل دورها في التنمية والقضاء على البطالة إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود والمرجو وهذا بسبب المشاكل والعراقيل التي تواجهها والمتعلقة أساسا بوجود صعوبات تمويلية، تسويقية، إدارية وتنظيمية، وفنية مما يعيق الكثير من الشباب الحيوي في الإندماج والمساهمة في النشاط الإقتصادي بالنسبة للجزائر فإنه ورغم الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاءها العناية اللازمة من خلال إصدار جملة من التشريعات القانونية أهمها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنظم وتسير شؤونها، وإنشاء العديد من الهياكل والبرامج الموجهة خصيصا لدعم وترقية هذه المؤسسات وتطوير دروها في الإقتصاد الوطني، غير أن جل الدراسات التي أجريت على واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤكد أنها لا تزال لم ترق بعد إلى المستوى الذي بلغته نظيراتها في الدول الأخرى وأنها تعاني في جوانب قصور عديدة تعتبر عائقا أمام

تطويرها، خاصة في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كما أن نجاح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف على مدى قدرتها على التكيف مع متغيرات بيئتها وهي العقبة التي لم تستطع بعد هاته المؤسسات تجاوزها. على الرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تكلل بالنجاح، بحيث أن هيكل الصادرات يظل نفسه من سنة لأخرى، إذ تظل في كل سنة نسبة الصادرات من المحروقات أعلى بكثير من نظيرتها خارج المحروقات، وهذا هو رهان الدولة في الوصول إلى تصدير خارج المحروقات للخروج من الأزمة.

قائمة المراجع

- **قائمة المراجع :**

أولا: المراجع باللغة العربية :

I- الكتب :

1-سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2010.

2-علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المشروعات الصغيرة، دار الغيب للطباعة والنشر، مصر،1999.

3-علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قسم البحوث والدراسات، إدارة شؤون للجان والبحوث، 26 يناير 2012.

4-ميساء حبيب سليمان، الأطر التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات، في الجمهورية العربية السورية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد قسم الإقتصاد.

II- الرسائل والمذكرات:

أ- الرسائل :

1- سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2013.

2- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

3- كربوش محمد، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013- 2014.

4- لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013.

5- موسي سهام، مساهمة نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الأنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

ب - المذكرات:

1. برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

2. بلحاج آمنة، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2014-2015.

3. بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازية جغرافيا، دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

4. توال آمنة، دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر E.A.W.A ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

5. حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2011-2010.

6. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013 – 2012.

7. رابح حميدة، إستراتيجية وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة العلوم الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

8. زوتية محمد صالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

9. سمية بروبي، دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المشروبات الغازية مامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 -2011.

10. شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشركة الأورو جزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

11. عثماني عياشة، دور لتسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات (بيبسي كولا) بولاية سطيف-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

12. عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2007-2006.

13. عمور محمد، أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع بئر توتة، رسالة لنيل شهادة

الماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

14. غرزولي إيمان، البدائل الإستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة K-Plast سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010- 2009.

15. قارة إبتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة ولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012-2011.

16. قعيد إبراهيم، دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة روائح الورود – الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

17. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010 .

18. كولوغلي فضيلة، الإعتماد الإيجاري آلية بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2012-2011.

19. لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2012.

20. مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و14000، مذكرة لنيل شهادة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2009.

21. مرمي مراد، أهمية نظام المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010.

22. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008- 2011.

III- مذكرات الماستر:

1- بوزيان جواهر، واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة WOUROUD لصناعة العطور الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011-2010.

2- زاوية نصيرة، زعموم فازية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.

3- زراية أسماء، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة،2011.

4- سعدية وسام، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2012-2013.

5- صلاح الدين سردوك، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة إحصائية 2001-2002، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012-2013.

6- فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2010-2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.

7- نور الدين زين، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية الوادي (2008-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/06/16.

IV- الليسانس:

1- كاملي مليكة، جلاخ ليلى، حمدان أمينة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الدكتور يحي فارس،المدية،2009-2010.

2- بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

3- بطاش غانية، بن نعيمة سعيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، تخصص تسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013-2014.

V- المقالات:

1- آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، 2009.

2- سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثاني، جوان2011.

3- سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 9، 2011.

4- شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24،العدد الاول ،2008.

5- شوقي جباري، مصطفى قمان، السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنظيم والعمل، جامعة أم البواقي، محمد بوضياف، المسيلة، العدد 05.

6- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد10، سنة 2010.

VI- المداخلات:

1- الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

2- بغداد بنين،عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

3- بشراير عمران، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، يومي 18 و19 ماي 2011.

4- بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014.

5- بن شنوف فيروز، عقد الإعتماد الإيجاري وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول عقود الأعمال ودورها في تطوير الإقتصاد الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، يومي 16-17ماي2012.

6- بن قطاف احمد، فيشوش حمزة، المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات صوم في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 0 -2012011، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس يومي 18 و19 ماي 2011.

7- بن بعلاش خاليدة، الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014.

8- حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06.

9- حسين نوارة، إستراتيجية التصدير وإجراءات تنميته في الجزائر، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014.

10- خدري توفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 / 2013/05.

11- ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-05/6/ 2013.

12- ساري احلام، بوعلاق نوال، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق

التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011.

13- سليم جابو، عبد القادر بن عيسي، متطلبات توافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

14- ضو نصر، علي العبسي، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06.

15- عياش زوبير، قوفي سعاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

16- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، الإجراءات المتبعة لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06 .

17- عيساوي محمد، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات دوافع تنظيم وتطوير الجزائر لصادراتها خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014.

18- غانم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

19- قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17و 18 أفريل 2006.

20- قتال منير، الهيئات المرافقة لدعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 11 و12 مارس 2014.

21- كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

22- لسلوس مبارك، تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أجنبية، الملتقى الوطني الأوّل حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، يومي 18 و19 ماي 2011.

23- محمد راتول، بن داوية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2008.

24- منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ص نقلا عن موقع
http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Montadyat/bayrot_19_21_10_09/1.pdf

النصوص القانونية:

أ. القوانين والأوامر:

1.قانون رقم 82-11 مؤرخ في 21 أوت 1982 متعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص، ج.ر.العدد 34 الصادر في 24 أوت 1982المعدل والمتمم بالقانون رقم 86-25 المؤرخ في 12 جويلية 1986 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، ج.ر. العدد 28 الصادر في 13 جويلية 1986.

2.قانون رقم 88-25 مؤرخ في 12 جويلية 1988 متعلق بتوجيه الإستثمارات الخاصة الوطنية، ج.ر. العدد 28الصادر في 1988/07/13.

3.قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أفريل 1990 متعلق بالنقد والقرض، ج.ر. العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990،الملغى بموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، ج.ر. عدد 50 الصادر في2010/09/01.

4.قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر عدد 17، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

5.الأمر رقم 66- 284مؤرخ في 15سبتمبر1966، يتضمن قانون الإستثمارات، ج.ر.، العدد 8، الصادر في 17 سبتمبر 1966.

6. أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر. عدد 48 الصادر في 3 ديسمبر 1995 معدل ومتمم. أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر. العدد 47، الصادر في2001/08/22،

معدل ومتمم بموجب الأمر رقم06-08 المؤرخ في 2006/07/15، ج.ر. العدد17، الصادر بتاريخ 2006/07/19 معدل ومتمم بموجب الامر رقم 09-01 المؤرخ في2003/07/22، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009،ج.ر. العدد 44 الصادر في 2009/07/26، وكذا الامررقم10-01 مؤرخ في 2010/08/26 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010ج.ر .العدد49، الصادر بتاريخ 2010/08/29.

ب. النصوص التنظيمية:

- **المرسوم الرئاسي:**

1.مرسوم رئاسي رقم 04-134، مؤرخ في 2004/04/19، المتضمن صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر. عدد 27، الصادر في 2004.

- **المرسوم التشريعي:**

1.مرسوم تشريعي رقم 93-12مؤرخ في 5 أكتوبر1993 متعلق بترقية الإستثمار، ج.ر. عدد64 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

- **المراسيم التنفيذية:**

1.مرسوم تنفيذي رقم 94-188، مؤرخ في 6 يوليو 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ج.ر. عدد 44، 7 جويلية 19994 معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 99-37 مؤرخ في 10 فيفري 1999، ج.ر عدد7، الصادر بتاريخ 13 فيفري 1999.

2.مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر. العدد 52 الصادر في 1996.

3.مرسوم تنفيذي رقم 03-80 مؤرخ في 25-05-2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، ج.ر. العدد 13 الصادر بتاريخ 26/02/2003.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE, cahiers de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, université du littoral côte d'opale, N°238, mars 2011, sur le site : http://riifr.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2011/03/doc-238.pdf.

2- SELLAMI AMMAR, Petite Et Moyenne industrie Et Développement économique, entreprise nationale du livre, Alger,1985.

ثالثا:المواقع الإلكترونية :

1-http://www.drnacer.net/fichier/36.pdf

2-http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/oubekhti.pdf

3-http://labocolloque5.voila.net/40ChoukiDjebari.pdf

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....1

الفصل الأول

مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....5

المطلب الأوّل: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....5

الفرع الأوّل: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 6

أولا– تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....6

ثانيا–تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية 7

ثالثًا– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.....7

رابعًا– تعريف دول جنوب شرق آسيا 8

خامسًا– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: 8

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 9

أولاً– سهولة الإنشاء والتكوين.....9

ثانيًا– التجديد والإبداع 10

ثالثًا– قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين..... 11

رابعا– القدرة على الانتشار 11

خامسا– الجمع بين الملكية والتسيير 11

سادسا– قصر فترة الاسترداد 12

سابعا– المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات..... 12

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12

الفرع الأوّل: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها..... 13

أوّلاً– المؤسسات العائلية 13
ثانيًا– المؤسسات التقليدية 13
ثالثًا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة 14
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل وطبيعة المنتجات 14
أولا – التصنيف حسب تنظيم العمل 14
ثانيًا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات..... 16
الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني 17
أولاً– المؤسسات التعاونية 17
ثانيًا– المؤسسات العمومية 18
ثالثًا –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 18
رابعا– المؤسسات المختلطة 19
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول وتطورها في الجزائر 19
المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول 20
الفرع الأوّل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان..... 20
أوّلاً– في مجال التمويل 21
ثانيا –في مجال التدريب 22
ثالثا– في مجال الدعم الفني..... 22
رابعا –التعاقد من الباطن..... 22
الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ وفي إيطاليا 23
أوّلاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م .أ..... 23
ثانيًا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا..... 24

الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند ومصر 26
أوّلاً– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند 26
ثانيًا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر 27
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 28
الفرع الأوّل: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 28
أولاً– المرحلة الأولى: 1962–1982 29
ثانيًا– المرحلة الثانية: 1982–1988 30
ثالثًا– المرحلة الثالثة: 1990 32
الفرع الثاني: الهيئات المساهمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
..... 34
أوّلاً– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 34
ثانيًا– الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI..... 34
ثالثًا– وكالة التنمية الاجتماعية 35
رابعًا– الصندوق الوطني للتأمين من البطالة NAC: 35
خامسًا– صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR..... 36

الفصل الثاني

دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التنمية

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ...40
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية 41
الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية على
المستوى المحلي 41
أولا– المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة..... 41

ثانيا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤسسات الكبرى 43
ثالثا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة الادخار 44
رابعا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية..... 44
خامسا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج المحلي وفي مجال الإبتكارات.. 45
سادسا – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار 46
سابعا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنافسة الدولية والمحلية 46
الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية على المستوى الخارجي .47
أولا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من ناحية
الصادرات 47
ثانيا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من ناحية
الواردات 51
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية 52
الفرع الأول: المساهمة في التشغيل وامتصاص البطالة 52
الفرع الثاني: منح الفرد بالحرية والإستقلالية 54
أولا–التخفيف من المشاكل الإجتماعية 55
ثانيا– خدمة المجتمع 55
ثالثا– وسيلة لإدماج المرأة في النشاط الإقتصادي 56
رابعا– تقوية العلاقات والأواصر الإجتماعية 56
خامسا– إشباع رغبات واحتياجات الأفراد 56
سادسا– تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع..... 56
سابعا– إعداد طبقة من الصناعيين الوطنيين..... 57
ثامنا– تطوير المشروعات التقليدية 57
المبحث الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم معوقاتها..... 58

المطلب الاول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 58
الفرع الأول: دراسة السوق والمعرفة الجيدة له..... 59
أولا– دراسة السوق..... 59
ثانيا– المعرفة الجيّدة للسوق..... 59
الفرع الثاني: قدرة المؤسسة على التميز والمهارات الشخصية للمالك..... 59
أولا– القدرة على التميز 59
ثانيا– الحصول على عمال أكفاء والمحافظة عليهم 60
الفرع الثالث: الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك..... 61
المطلب الثاني: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 62
الفرع الأول: معوقات تمويلية 63
الفرع الثاني: المعوقات الأخرى 64
أولا: المعوقات التسويقية..... 64
ثانيا–المعوقات الإدارية والتنظيمية..... 66
ثالثا– المعوقات الفنية..... 68
رابعا– المعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي 69
خامسا– المعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي 69
خاتمة..... 71
قائمة المراجع..... 74
فهرس الموضوعات..... 90